نقد السنة عند الحداثيين

بقلم

زكرياء قـــادي د/ عبد المجيد مباركية

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

Aboumoncef2@outlook.fr abdou_zaki92@yahoo.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فقد اصطفى الله ﷻ لحفظ كتابه وسنة نبيه ﷺ رجالاً أفنوا أعمارهم في الدفاع عن مصادر الوحي الرباني، بحفظ السنة في مصنفات متعددة المناهج، فجعلوا بذلك قواعد ومناهج لنقد كل الأحاديث الواردة عن طريق الرواة، حتى يميزوا بها الصحيح من السقيم، وهذا بغية الوصول إلى مشكاة الوحي، فيُنسب الحديث إلى النبي ﷺ أو يُنفى عنه، فقد انصبت جهودهم بالنقد الخارجي للأحاديث كما يسميه البعض، وهو ما يعبر عنه بنقد السند عند المحدثين، وكذلك النقد الداخلي للحديث، وهو نقد متون الأحاديث، وقد استقى علماء الفنون الأخرى من المحققين للتاريخ، ودارسي الآثار وفلسفة التاريخ من هذه المناهج، وجعلوها قواعد في أبحاثهم، وبالرغم من هذا كله فقد وُجد من أراد أن يطعن في هذه المناهج سواء بنفيها بالكلية، أو بإحداث تغييرات على التراث الديني، وذلك من خلال إسقاطه على الواقع المعاصر، وهذا لتحقيق التقدم ومواكبة النهضة والتنمية التي حققتها التجربة الغربية في بناء حداثتها، وأن واقع العرب والمسلمين ودفعهم إلى التقدم والحضارة لا يتحصل إلا عبر ذلك السبيل الذي سلكه الغرب، وذلك لأن الحداثيين العرب لا ينظرون إلى

التجسيد الأوربي لمبادئ الحداثة في سياقه التاريخي، والمكاني والخصوصي، وإنما ينظرون إليه في سياق التجاوز والتعالي فوق المكان والتاريخ، وبالتالي إضفاء الصبغة الإنسانية والعالمية على تلك التجربة، وعليه فإن أول خطوة في هذا الطريق تبدأ من الإصلاح الديني، فهو المفتاح لبقية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وحين يبدأ الإصلاح من الدين فهذا يعني أن التراث الديني سيكون هو ساحة التحرير لدى الحداثيين[1]، إما بالطعن في ثبوت النصوص، أو بمناهج النقد التي غربلت النص الديني الذي وصل إلينا، وبالتالي استبداله بتشريع محدث يتلاءم والعصر ، وإمّا إعادة قراءة وصياغة النص بصورة تسمح للذات المسلمة بالاندماج في فضاءات الحداثة الغربية دون تردد أو حرج.

– **أهمية موضوع البحث**: تكتسي الدراسة في هذا الموضوع أهمية بالغة في الدفاع عن السنة من كيد الحداثيين، حيث أرادوا بذلك الطعن في السنة من خلال إسقاطها بحكم نهائي وقطعي، وأنهم عرضوا كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على القرآن والعقل وبعض التجارب المعاصرة فوجدوا أنها مخالفة لذلك. وبذلك يقتصرون على القرآن الكريم فقط، وهذا كمرحلة أولى، ليأتي الدور على القرآن أيضا بعد خلاصهم من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وأنى لهم ذلك.

– **إشكالية البحث:** تكمن إشكالية الموضوع في البحث عن مستند الحداثيين في طعنهم للسنة عموماً، وذلك عن طريق نفي الوحي بالكلية إلى رسول الله ﷺ، وكذا مناهج المحدثين النقاد في تنقيتهم لأحاديث رسول الله ﷺ، وما الذي اصطنعه هؤلاء

[1] – مقال بعنوان: منهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الإسلامي، دراسة تحليلية نقدية، عبد الله بم محمد المالكي، إشراف عبد الله القرني، رسالة ماجستير في العقيدة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431هـ، ص03

كبديل عن مناهج المحدثين، وهل هي فعلاً صالحة لأن تكون جداراً منيعاً لحماية حديث رسول الله من الزيف والدخيل.

- **الدراسات السابقة:** توجد الكثير من الدراسات والكتابات التي تكلمت عن موضوع الحداثة ولا يمكن حصرها في هذه النقطة، وهي ما يتعلق بمن كتب طاعنا في السنة وناقداً لها، وما يتعلق بالردود على هؤلاء الطاعنين من كتب ورسائل جامعية، وفهرس المراجع خير دليل على كم هذه الكتابات ويزيد، أذكر بعضًا منها: - الحداثة من منظور إيماني، عدنان علي رضا النحوي، - جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكرياء أوزون، - التراث والحداثة، محمد عابد الجابري، - أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية.

- **خطة البحث (العناوين الرئيسة):** قدمت للبحث بمقدمة تحوي عناصرها المطلوبة، كما خصصت للمداخلة مطلب تمهيدي، قدمت من خلاله تعريف الحداثة ونشأتها في بلاد المسلمين، ثم مطلب أول عنونتُه بـ: الطعن في صفة الوحي عن النبي ﷺ وهو عبارة عن ملخص لما قدمه الدكتور الحارث فخري عيسى في كتابه (الحداثة وموقفها من السنة) في رده على ادعاءاتهم، وأخر ثانٍ هو عبارة عن ملخص أيضاً من نفس الكتاب بعنوان إنكار الثبوت التاريخي للسنة النبوية، أما المطلب الثالث فقد خصصه لمسألة النقد الحديثي للمحدثين والحداثيين وخلاصة الفرق بينهما، ثم ختمت البحث بأهم النتائج والتوصيات الناتجة عن البحث.

المطلب التمهيدي: الحداثة ونشأتها في بلاد الإسلام:

وأذكر من خلاله معنى الحداثة في اللغة والاصطلاح، ونشأتها في العالم الإسلامي.

أولًا: الحداثة لغة:

يتحدد معنى الحداثة لغةً في قولهم: حدث الشيء يحدث حدثاً وحداثة وأحدثه فهو محدث وحديث. وكذلك استحدثه.. فالحديث هو إيجاد شيء لم يكن وابتداعه، والمحدث هو الأمر المبتدع، واستحدثتُ خبراً أي وجدت خبراً جديداً، والحديث الجديد من الأشياء. والحدث هو الشاب، أو الأمر المنكر الذي ليس معتاداً ولا معروفاً، العالم محدث أي له صانع وليس بأزلي، فالحداثة هي الجدة، وأول الأمر وابتداؤه[1].

وجاء لفظ الحداثة في السنة في حديث هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: "لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خلفاً"[2]، والحداثة هنا، بمعنى جديد عهد.

ثانيًا: الحداثة اصطلاحا:

لم يستقر الدارسون على تحديد واضح لمفهوم الحداثة، فقد عرفها الدكتور: حارث فخري عيسى بعد أن جمع بين تعاريفها عند عدد من العلماء في علومهم المختلفة فقال: "الحداثة هي محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة يتجاوز الموروث ويتحرر من قيوده (ثوابته)، ليحقق تقدم الإنسان ورقيّه بعقله ومناهجه العصرية الغربية لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدِراته للخدمة"[3].

---

[1] – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 02، ص 130–134. كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، مادة حدث، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ج 03، ص 177.

[2] – صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: فضل مكة وبنانها، ج 02، ص 146.

[3] – الحداثة وموقفها من السنة النبوية، د. الحارث فخري عيسى، أصلها: رسالة دكتوراه أشرف عليها: أ.د. شرف محمود القضاة، في الحديث الشريف وعلومه، جامعة الأردن، ط 01، 2013م، ص 33.

ثالثًا: نشأة الفكر الحداثي في بلاد الإسلام:

وفدت الحداثة إلى العالم الإسلامي بوساطة البعثات التي عادت من دول الغرب أو الذين انطلقوا من أنفسهم يطلبون العلم هناك أو يهاجرون إلى طلب الرزق في أوربا وأمريكا، أو الرجال الزاحفين علينا من بلاد الغرب زحفاً عسكرياً أو نصرانياً، أو عن طريق مؤسسات الفساد وأنديته كالماسونية والروتاري[1] وغيرهما، قوى هائلة عملت على نقل الفكر الحداثي للعالم الإسلامي. قوى خارجة عنا وقوى منّا[2]، بدءاً من سلامة موسى[3] الذي خطا في التبعية خطوة بعيدة تدعو إلى قطع الصلة مع ماضينا وأرضنا وديننا، والارتماء كلية في تبعية وعبودية لفكر الغربيين إذ يقول في كتابه (اليوم والغد):

---

[1] – هو منظمة تطوعية للخدمة العامة أسسه في شيكاغو في عام 1905 بول هاريس (محامي) وثلاثة من أصدقائه هم: سيلفستر شيلي (تاجر فحم) وجوستافوس لوير (مهندس مناجم) وحيرام شوري (خياط). ويعني اسمه التناوب لكون الاجتماعات كانت تعقد بصورة دورية. ويهدف إلى خدمة المجتمع الذي يقع النادي في دائرته، وخدمة أعضائه من خلال توثيق الصلات بين الأعضاء الذين ينتمون لمهن مختلفة. اتسعت عضوية النادي بمرور الوقت لتشمل في 2006 حوالي مليون ومائتي ألف عضو في 32 ألف نادي من 200 بلد. ويتم ضم الأندية في مقاطعة معينة إلى ما يعرف بمنطقة الروتاري. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة عبر الشبكة العنكبوتية.

[2] – الحداثة من منظور إيماني، عدنان علي رضا النحوي، ط 033. 1410هـ، 1989م، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 90.

[3] – مفكر مصري، ولد سلامة موسى عام 1887م بقرية بهنباي على بعد سبعة كيلو مترات من الزقازيق لأبوين قبطيين، التحق بالمدرسة الابتدائية في الزقازيق، ثم انتقل بعدها إلى القاهرة ليلحق بالمدرسة التوفيقية ثم المدرسة الخديوية، وحصل على شهادة البكالوريا عام 1903م .سافر عام 1906م إلى فرنسا ومكث فيها ثلاث سنوات قضاها في التعرف على الفلاسفة والمفكرين الغربيين، انتقل بعدها إلى إنجلترا مدة أربعة سنوات بغية إكمال دراسته في القانون، إلا أنه أهمل الدراسة وانصرف عنها إلى القراءة، فقرأ للكثير من عمالقة مفكري وأدباء الغرب أمثال: ماركس، وفولتير، وبرنارد شو، وتشارلز داروين، وقد تأثر موسى تأثرًا كبيرًا بنظرية التطور أو النشوء والارتقاء لتشارلز داروين، كما اطلع موسى خلال سفره على آخر ما توصلت إليه علوم المصريات.

"كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامي أغراضي في الأدب كما أزاوله. فهي تتلخص في أنه يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأروبا، فإني كلما ازددت معرفة بأروبا زاد حبي لها وتعلقي بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها"[1]، ويهاجم سلامة موسى الثقافة العربية والإسلامية ويهاجم رجالها وأدباءها وشعراءها وتاريخها هجوما وقحاً. وعاد طه حسين من فرنسا حاملا معه فكر التحرر للمصريين، فبدأ ينشر الدعوة إلى تحطيم التاريخ والدين والأدب والالتحاق بأروبا وزخارفها وحضارتها، فنشر كتاباً بعنوان: "مستقبل الثقافة بمصر" نهج فيه نهج سلامة لكن بأسلوبه الخاص، مدعياً أن مصر يونانية ولابد من العودة إلى أصلها، وهكذا استمرت الحداثة تتفشى في المجتمع العربي المسلم، فاستطاع أصحابها بمساعدة الأجانب والمغفلين من أمتنا والمنافقين أن يخدعوا الرأي العام ويسوقوه للمساهمة في الجريمة وهي فتح الباب للجيوش الغازية المحتلة في فرحة النصر البلهاء، ومضت الحداثة تشق الطريق ويمضي رجالها يحتلون كل يوم موقعا جديداً في أرض الإسلام، فتجرد بذلك المرأة من ثيابها وحجابها وخلقها وحيائها في بلاد الإسلام وترميها في لهيب الفتنة تحرق وتحترق، فتصبح المرأة عاملا مشاركا في نمو الفكر الحداثي وتنفيذ الجريمة بين تصفيق المجرمين والمغفلين الذين استعملهم الغرب لتجسيد مخططاتهم الداعية إلى هدم المجتمع الإسلامي، وهكذا كانت الحداثة جزءاً من فتنة كبرى دخلت العالم الإسلامي من أبواب الفكر والأدب والسياسة والإعلام[2].

المطلب الأول: الطعن في صفة الوحي عن السنة النبوية

ينظر الحداثيون إلى أن السنة النبوية إما أنها بشرية ابتداءً، أو أنها وحي إلهي المصدر،

[1] – الحداثة من منظور إيماني، المرجع السابق، ص 92.

[2] – مقال بعنوان: الحداثة الأدبية في ميزان النقد الإسلامية، د. عبد الكريم أحمد المحمود، ص 08.

إلا أنه بمجرد خضوعه لأفهام البشر، وبلسان البشر، يخرج عن وحييته التي أُنزل بها، وهذا معناه أن النص الديني في القراءة الحداثية ثابت من حيث منطوقه متحرك من حيث مفهومه، فلا مدلول له إلا ما يضعه البشر من مدلولات وفقاً لأفهامهم الخاصة، فهو قابل للتغيير قبولاً ورفضاً، والمصدر الإلهي للنصوص الدينية لا يخرجها عن هذه القوانين، لأنها (تأنسنت) منذ تجسدت في التاريخ واللغة وتوجهت بمدلولها إلى البشر في واقع تاريخي محدد[1].

ذهب فريق من الحداثيين إلى أن الحديث النبوي ليس وحياً منزّلاً، ولو كان كذلك لأصبح متنه قرآناً يقرأه المسلم عند أدائه للصلاة، وهو ظني الثبوت، نُقل بالمعنى وإن حاول البعض إقناعنا بدقة الرواة في نقل الحديث عينه، وما اختلاف متون رواياته الصادرة عن راوٍ واحدٍ واعتمادها إلا دليل على ذلك[2].

وكأن عدم قراءة السنة في الصلاة دليل على عدم وحييتها، أو أن كل ما يقوم به المسلمون في صلاتهم هو قرآن، ونحن نعلم أن صلاة المسلم تحوي أذكاراً ليست قرآناً وإنما هي سنة نبوية، كالتسبيحات والصلاة الإبراهيمية، ودعاء الاستفتاح والتشهد وغيرها، وعلى هذا القول فلابد وفق منطق الحداثيين أن تكون هذه الأذكار من قبيل الوحي القرآني، ولما كانت من السنة وليست قرآناً لزم من ذلك أن السنة وحي مثل القرآن[3].

وقد استدل الحداثيون بأمور عدة لنفي صفة الوحي عن السنة منها:

---

[1] – القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس لفقه البلاغ النبوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، ص 16، نقلاً عن كتاب الحداثة وموقفها من السنة النبوية، للحارث فخري عيسى، ص 119.

[2] – جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكرياء أوزون، الطبعة الأولى، 2004م، رياض الرايس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ص 14.

[3] – الحداثة وموقفها من السنة، للحارث، مرجع سابق، ص 120 بتصرف.

أولاً: قراءة الآيات الدالة على وحيية السنة قراءة حداثية: ومن هذه الآيات أذكر مثالاً واحداً.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم 3، 4]، فقال الحداثيون بأن المراد بالوحي في الآية هو القرآن الكريم فقط(وهو قول بعض المفسرين)، بدعوى أن القرآن الكريم هو المشكوك فيه في بداية النبوة، ولم تكن مسألة وحيية السنة مطروحة حينها، بدليل الآية: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم 1]، والنجم هو الفواصل بين الآيات، لقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة 75]، فيأتي سياق الآيات بعده تبعاً له، ففهموا الآية على ظاهرها، وهو يشبه ما ذهب إليه أهل الظاهر من فهم آية ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح 10]فوقعوا في التشخيص تعالى عما يقولون[1].

وهذا الاستدلال لا يستقيم لوجوه[2]:

- اعتمد أصحاب هذا القول بأن "مواقع النجوم" هي الفواصل بين الآيات، وهو تفسير بعض الإسلاميين، وقد يكون أحد أوجه التفسير المحتملة للآية وليس قولاً واحداً في فهمها، والتفسير الأقرب لهذه الآية هو حملها على ظاهرها، والنجم الوارد فيها إنما يراد به النجم الحقيقي ذلك الفلك السماوي، والعلم الحديث أثبت الحركة الدائمة والجريان المستمر للنجوم فلا تثبت بموقع واحد أبدا[3].

- القراءة التراثية الإسلامية للنصوص مرفوضة لدى الحداثيين، وقد أخذوا هاهنا التفسير التراثي للآيات على أنه مقبول مسلّم به، وهذا ينافي منهجهم.

---

[1] – دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، محمد شحرور، الطبعة الرابعة، 1997، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ص233، 235.

[2] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، مرجع سابق، ص 122,121.

[3] – الحداثة وموقفها من السنة، الحرث، المرجع نفسه، ص 122.

– وأما قولهم بأن المشكوك فيه في بداية الإسلام هو القرآن، وليس السنة التي لم تكن موضع بحث أو تأسيس، فالمقصود بآيات النجم هو القرآن، فهو الوحي وليس السنة.. وهذا لا يستقيم أيضاً لأن آيات النجم لم تأت لإثبات مصدرية القرآن بأنه وحي، بل جاءت للتدليل على أن الدعوة التي يدعو إليها محمد ﷺ بكل مكوناتها إنما هي وحي من عند الله، وليست من ادعائه ﷺ بما تتضمنه من دعوة إلى التوحيد، ومن الطريق المستقيم على شريعة الإسلام المبين، وهذه الدعوة سواء ما كان منها نصاً قرآنياً أو ما كان منها دعوة بلغة النبي ولسانه ﷺ، فهي كلها من عند الله، وكلها وحي، ولا يوجد ما يشير إلى أن المقصود هو القرآن فقط.

ثانياً: رفض حديث: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[1]، و وحيية السنة لنهي النبي عن كتابتها:

ذهب الحداثيون إلى رد هذا الحديث بدعوى أنه لو كان كذلك فهو إما تابع للقرآن –أي تتمة له– أو تكملة له لبيان دينه وشريعته، ولما كان كذلك فلِمَ لمْ يعنَ النبي ﷺ بكتابته كما عني بكتابة القرآن؟ ولم يجعل له كتاباً يقيدونه فيه كما جعل للقرآن؟ بل نهى عن كتابة غير القرآن[2].

فالقول بأن القرآن غير مكتمل، وجاءت السنة تتميماً له وإكمالاً فهذا لا يستقيم، لأن وجود الشيء ومثله لا يُفهم منه أن أحدهما ناقص والآخر متمم له، بل يعني أن هذا المِثل مغاير للأصل الذي يماثله، كوجود الدستور والقانون في الأنظمة اليوم، فوجود القانون لا يعني أن الدستور ناقص أو غير مكتمل، بل يعني أنهما يسيران في

[1] – مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الطبعة الأولى، 1421هـ، 2001م، طبعة الرسالة، حديث المقدام بن معدي الكندي، إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، ج 28، ص 410.

[2] – أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 51، 52.

نفس الفلك، والقانون يتشرّب من روح الدستور لا يناقضه ولا يخرج عنه، ولكنهما متمايزان عن بعضهما، وهكذا السنة وكونها مثل القرآن يعني أنها مشابهة له من جهة كونهما وحياً من عند الله، وإن تمايزا في درجة الوحي وقطعية ثبوته وتفصيلاته وغيرها[1].(هذا الجواب على الحداثيين في رد الحديث أو تأويله لا يكفي، تأتي بأجوبة أخرى)

ثالثاً: السنة ليست وحياً ربانياً بل هي إلهام وحديث نفسٍ:

بمعنى أنها عملية استرجاع لتجربة محمد ﷺ الشخصية، ولا دخل لأحد معه فيها، لكثرة ممارسة الحياة، وشدة انخراطه في هموم عصره ومخالطته قومه، حتى أصبحت أفكاراً ينادي بها في اللاوعي، فخرجت على لسانه من قلبه في نوع من الإلهام والإيحاء، فكل ما اختزنه محمد في ذاكرته سيرجع عن طريق الوحي في حالة الإيحاء الداخلي، عن طريق الصوت الداخلي الملهم في فترات الانحطاط والذي اعتبره محمد بكل حماس وحياً إلهياً من الخارج، فهو خطاب للنفس، وإيحاء للقلب[2].

ويُرد على ذلك بأن الوحي له صور ودرجات، والإيحاء والإلهام هو صورة من صور الوحي في تنزلاته على قلب النبي ﷺ، وهناك فرق كبير بين الإلهام في الحالة البشرية، وبين الإلهام في الحالة النبوية، ففي الحالة البشرية يأتي الإنسان بنتائج لممارسات فاعلة وطويلة لها علاقة بالحياة مبنية على مقدمات من الواقع، أما في الحالة النبوية فلا وجود للتشابه بينهما فقد جاءت بأحكام وأفعال منشأةً إنشاءً جديداً بالكلية، ليست كلها مبنية على مقدمات من الواقع[3].

---

[1] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، ص 123 بتصرف.

[2] – تاريخية الدعوة الإسلامية في مكة، هشام الجعيط، الطبعة الأولى 2007، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص 155، 156.

[3] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، مرجع سابق، ص 126، بتصرف.

رابعًا: نفي الوحي بتعظيم صفات محمد ﷺ البشرية القيادية:

يذهب بعض الحداثيين إلى تعظيم صفات النبي ﷺ، فهو الشخصية الفذة والقائد العظيم، والمفكر المبدع، والعبقري الفيلسوف، والعالم واسع الاطلاع، والمشرع المتمرس،...[1]، متجنبين ذكر صفة الوحي عنه ﷺ، فالقول بأن السنة وحي من الله فيه سلب النبي خصائصه من الفهم الثاقب والرأي الصائب، فهذا المدح في حقه، وإن كان غير مرفوضٍ في مبدئه، إلا أنه مرفوض من حيث المآل والمغزى الرامي إليه لإبعاد صفة الوحي عنه، فاختيار الله لأنبيائه إنما يكون لتوافر كل تلك الصفات فيهم، يضاف إليها أنهم صناعة ربانية، واعتناء إلهي، وتهيئة علوية له ليكون حاملاً للرسالة وداعياً إلى الله على بصيرة[2].

خامساً: رفض مبدأ العصمة للنبي ﷺ:

ذهب بعض الحداثيين إلى إنكار مبدأ العصمة عن النبي ﷺ، حيث أنه بشر كباقي البشر يخطئ ويصيب، ودليلهم في ذلك أن الله سبحانه وتعالى أورد عدة خطابات في القرآن الكريم تعاتب النبي ﷺ كما جاء في قصة ابن أم مكتوم في سورة عبس[3]، ويضاف إلى ذلك بعض الروايات التي يخبر النبي فيها عن نفسه كحديث: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم ألحن بحاجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا لا يأخذه.. » الحديث[4].

---

[1] – ينظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، الطبعة الأولى 2001، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص 85، 86.

[2] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، مرجع سابق، ص 127 بتصرف.

[3] – الإمام الشافعي وتأسيس الإيديوليجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، الطبعة الأولى، 1992، دار سينا، القاهرة، مصر. ص 46.

[4] – الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، ت: محمد زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ج 09، ص 69.

ويرد على ذلك بأن في عتاب الله سبحانه وتعالى لنبيه عن طريق القرآن إعجاز، وهو ما يثبت بأن القرآن هو كلام الله الموحى إلى نبيه، ولم يكتبه محمد ﷺ، ولم يضعه من تلقاء نفسه، ولو كان كذلك لما عاتب النبي نفسه من خلال كتاب هو واضعه.

وأما وقوع الأخطاء الاجتهادية منه ﷺ والمقدرة له من عند الله، فهي دليل للناس على أنه بشر كباقي البشر، لا يعلم من الغيب إلا بما أطلعه الله عليه، ويقضي بين الناس بما أظهروا من علانية ليكون لأمته قدوة في القضاء، ولو شاء الله أن لا يخطئ النبي في حياته قط لكان كذلك، وما سلم النبي أيضا من الانتقاد، ولكن حكمة الله اقتضت أن يكون نبينا بشر كباقي البشر، وإلا فأنه يرسل ملكا في الناس وينتهي الأمر.

المطلب الثاني: إنكار الثبوت التاريخي للسنة

ذهب العديد من الحداثيين إلى إنكار الثبوت التاريخي للسنة إلى النبي ﷺ، بدعوى أن النبي لم يقلها، وأن الرواة بعده هم من ألف هذه الأحاديث واختلقوها، وأخذها أصحاب المصنفات وجعلوها في مصنفات وأطلقوا عليها تسميات من عندهم كالسنن والمسانيد، وكان مستند الحداثيين في عدم ثبوت نسبة السنة إلى النبي ﷺ إلى عدة أمور لعل أبرزها: تضخيم حركة الوضع في الحديث، وتأخر تدوين السنة إلى ما بعد المائة الأولى من وفاة النبي ﷺ، مما أفقدها قيمتها الثبوتية، فيقول الجعيط: "لا نعتمد على ما أكمل به الإسلام فيما بعد من سيرة وتاريخ وطبقات وحديث، لأن القاعدة أن كل ما دون بعد مائة سنة من الحدث فاقد لثقة المؤرخ"[1]. وقد رد الحداثيون كثيرا من أنواع الحديث المنقولة بالطرق غير المقيدة ومنها النقل الشفاهي للأحاديث والرواية بالمعنى.

أولًا: الطعن في السنة القولية والفعلية وخبر التواتر والآحاد:

[1] – السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، جعيط، مرجع سابق، ص 94.

لا تزال محاولات الحداثيين في إنكارهم للسنة مستمرة حتى أنهم وصلوا هذه المرة إلى ميدان المتواتر[1] وخبر الآحاد[2]، فذهبوا إلى تحليل كلام الأصوليين من أن خبر الآحاد يفيد العلم القطعي، أو العلم الظني، وفي دلالته في مجال الأحكام والعقائد، كما أخذوا منحى أنه لا يفيد العلم، وإنما في حال صحته يفيد الظن فقط، ولا يعمل به في العقائد، ولا تثبت به الأصول، (فالنظرية الأصولية الكلاسيكية التي تثبت السنة بوصفها الأصل الثاني للتشريع بدأت تفقد الكثير من تماسكها في الفكر الإسلامي المعاصر، وأبرز وجه لهذا التصدع مواقف الدارسين المحدثين من أخبار الآحاد)[3]، فخبر الآحاد عندهم لا يعد ديناً، ولا يثبت الدين به، وهو مما لا يجب تعلمه، والجهل به لا يضر، وإذا استدل أحدهم الذين أرسلهم النبي ﷺ إلى الملوك والقبائل لتبليغ الرسالة قالوا بأن (العمل بخبر الواحد مقتصر بعهد رسول الله، فالرسول اختبر بنفسه علمهم وأخلاقهم، وسبر أخلاقهم، وسبر أغوارهم.. فتثبّت محمد من أمانة رسله وصدقهم)[4].

ولم يقبل الحداثيون، أو بعضهم السنة العملية، إلا لأنهم أدركوا فيها إكمال الدين وعدم تحققه إلا بها، ولأن النبي هو أول من صلى الصلاة التي نراها، وفصّل أوقاتها وعدد ركعاتها، وهو أول من حدد نسبة الزكاة ب(2,5 ٪) للفقراء، ولذلك قال تعالى:

---

[1] – المتواتر عند أهل الحديث: هو ما رواه الجمع الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

[2] – الآحاد: وهو عند أهل الحديث ما فقد أحد شروط التواتر.

[3] – الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزه، ط1، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي للتحديث الفكري، بيروت، ص 309، 310. الكتاب غير متوفر على الشبكة وقد نقلت هذا عن كتاب الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، ص 102.

[4] – مجلة المنار، محمد توفيق صدقي، السنن والأحاديث النبوية، كلمات في النسخ والتواتر وأخبار الأحاديث والسنة، رداً على الأستاذ الشيخ صالح اليافعي، الكلمة السادسة في الوتر، ط2، مصر، ج 11، ص 771.

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور56]، وهو ما يدل على أن هذين القولين فقط هما ما يؤخذان عنه وقد حصلنا عليهما من طريق السنة الفعلية المتواترة وليس السنة القولية[1]، فالحداثي هنا قصّر الأخذ من السنة في المواضع التي ذكرها القرآن ونبّه عليها من السنة العملية فقط التي لا سبيل لمعرفتها إلا بالسنة، خلافاً لعلماء الإسلام.

ومن هنا فإن منهج هذا الفريق من الحداثيين بقبول المتواتر فقط مع توسيع شروطه لينتهي إلى قبول السنة العملية من العبادات فقط، ثم يأتي في مرحلة لاحقة ليصنف العبادات نفسها على أنها وسائل لتحقيق المعاني في نفس المؤمن، فهي غير مقصودة بهيئاتها التي مارسها الرسول ﷺ، ليصل إلى إقصاء السنة كلية عن التشريع أو عن التأثير في حياة الناس، لقلة المتواتر ولأن أخبار الآحاد هي الأعم الأغلب من السنة النبوية[2].

ثانيًا: الرواية بالمعنى ونقل الحديث مشافهة

ومن مطاعن الحداثيين في السنة إنكار الثبوت التاريخي لها، بدعوى أنها بقيت مئة عام بعد وفاة النبي ﷺ دون تدوين تتناقل شفاها، يقول أبو زيد: "والنصوص التي خضعت لآليات الانتقال الشفاهي ولو لفترة محدودة كالأحاديث النبوية، فإنها تطرح إشكالية أكثر تعقيداً من جانبي المنطوق والمفهوم معاً، إذا يفقد هذا النوع من النصوص صفة ثبات المنطوق، ويصبح تحديده أمراً اجتهادياً خاضعاً بدوره لجدلية الكشف والإخفاء"[3].

---

[1] – جناية البخاري، زكريا أوزون، مرجع سابق، ص 16.

[2] – الحداثة وموقفها من السنة النبوية و الحارث فخري عيسى، مرجع سابق، ص 154.

[3] – نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، الطبعة الثانية، 1994، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، ص 119.

فاستنادهم إلى مسألة النقل الشفاهي للسنة طوال مائة عام من وفاة النبي ﷺ مما ينفي الثبوت التاريخي للسنة وهذا لا يستقيم، وذلك لأن التناقل الشفاهي أحد وسائل تناقل العلم، وأحد وسائل التعلم والتعليم، فلهذه الوسيلة ميزاتها العديدة التي منها توصيل العلم مع إيصال الفهم المراد من الكلام، والمتعلم بهذه الطريقة يعيش أجواء الرواية وملابساتها وقرائنها، حتى أن القرآن الكريم في عصرنا الحاضر لو لم تلقَّنْه شفاهيا عن شيخ كلمة كلمة ما سلمت قراءتك، كما أن جوَّ نقل العلم شفاهيا أدعى للحفظ، وأقدر على الإدراك، ويوفر الجو العلمي والحوار بين المدرس والمتلقي، فيتم الوقوف على المبهمات، والسؤال عن غير الواضحات.

إلا أن الحداثيين يصوّرون بأن الطريق الأوحد والأمثل لنقل العلم هو التدوين والكتابة، حيث أن التدوين بذاته لا يسلم أيضا من أحد السلبيات التي يمكن الاستناد إليها للطعن في السنة والقول بعدم ثبوتها، وهناك الكثير من العلماء يقدمون مسألة الحفظ في الصدر على الحفظ في الكتاب، وهذا لأن بعض الأئمة كانوا يكلفون النساخ بكتابة الأحاديث ومروياتهم، ومن الإشكالات التي يقع فيها قارئ هذه الأحاديث:

- أن حروف اللغة العربية في عهد الإسلام الأول إلى غاية العهد الأموي لم تكن بها نقط، مما يضع القارئ لهذه المرويات في حيرة بين تمييز بعض الكلمات فيقع بعد ذلك في بعض التصحيف والتحريف.

- اتساع معاني الكلمة الواحدة في اللغة العربية، حيث أنها تختلف من معنى لآخر باختلاف الحركات والسياق ونبرة الصوت، ومن ذلك ما جاء في السنة من بعض الألفاظ المتعددة المعاني: منها لفظ (بعل)، وقد جاءت بمعنى الزوج، وجاءت بمعنى النبات الذي يسقى بماء المطر والمياه الجوفية، كذا كلمة (أجل) جاءت بمعنى نعم، كذا بمعنى الموت، ومن هنا كانت الوجادة التي هي عبارة عن مرويات مكتوبة من أدنى

أنواع الحديث قبولاً عند المحدثين، فيما يعد التحديث والسماع من لفظ الشيخ أقوى المراتب تحملاً[1].

أما مسألة الرواية بالمعنى فقد اعتمدها الحداثيون كوسيلة للطعن في السنة بأن الكلام الذي صدر من في النبي ﷺ لم يكون موافقاً لما قاله هؤلاء الرواة، وهذا كله للتقليل من شأن الحديث النبوي وإنكار ثبوته، ليصفوا ما وصل إلينا من روايات حديثية بأنها تفسير للتفسير، ولكن يرد عليهم بأن الرواية بالمعنى إنما وضعت احتياطاً، وأمانة في أداء العلم، وعدم الجزم بما يروونه، ومنهج علماء الحديث النقدي عالج مسألة الرواية بالمعنى ووضع لها شروطًا وقواعد تحكمها، حيث لا يقتصر وجود الحديث عند شخص واحد، بل إن من شروطها تعدد رواتها، فيقوم نقاد الحديث بجمع الرواية من مختلف الرواة وتتم مقابلتها بعضها ببعض' وتمييزها ونقدها، مبينين موضع الاتفاق بينهم وموضع الاختلاف، فيثبتوا الرواية باللفظ في ما لم يختلف فيه الرواة، ويشيروا إلى ما ترجح إليهم بأنه رواية بالمعنى من خلال الاختلافات البسيطة في تعبير كل راوي عن المسالة المعينة، فنتجت عن هذه العملية أنواعاً من علوم الحديث منها: (المصحف والمدرج، المضطرب، الشاذ، المعلل..)[2]، إضافة إلى أن الأحاديث المروية بالمعنى كليا ليست بالكم الكبير، وما كان من روايات بالمعنى فهو في شطر من الحديث وليس الحديث كله، وهذا لأن أحاديث النبي ﷺ لم تكن في عمومها بالمطولة إلا القليل منها، وهذا ما جاء على لسان أمنا عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه». وهذا دليل على قلة كلمات النبي ﷺ، كيف لا وقد أوتي جوامع الكلم، فينطق بالكليات المعدودات ذوات المعاني الكثيرات.

[1] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، مرجع سابق، ص 158، 159، بتصرف.
[2] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، المرجع نفسه، ص 159.

فتكون الرواية بالمعنى حسب رأي الحداثيين في القرن الهجري الأول، وهذا القرن مع ما قبله يعد أهله أهل لغة وفصاحة وبيان، فإذا رووا بالمعنى لم يخرجوا عن أصل الخطاب، مع قلة وقوع الرواية بالمعنى، فكانت جل الروايات باللفظ لا بالمعنى.

ثالثًا: الحديث والسيرة أساطير لا أصل لها

يرى بعض الحداثيين أن السيرة والحديث النبوي من نسج الخيال الجمعي للأمة لإيجاد نصوص تتطابق مع القيم المثالية، ومع النموذج الخيالي المفترض، وهي غير موجودة على أرض الواقع، ولم تتحق يوماً في الوجود، يقول حمزة محمد: "فالحديث النبوي في نهاية الأمر تمثُّل لما استوعبه المحدثون فيما بعد أو كما فهمومه، ففيه جانب كبير من ذات الراوي وثقافته ووعيه، فنقل التاريخ لا يعكس التاريخ كواقع وأحداث"[1]، وهذا الكلام يؤدي إلى رفض الروايات، وقراءتها على أنها انعكاسات لما يجول في خاطر الراوي، وما هو مستقر في خياله، ولا علاقة بين المروي وبين الحدث المعاش.

وإن سلّمنا بقبول هذا الكلام يستلزم منا أن نردَّ أيضًا الروايات التي جاءتنا بخصوص الحروب التي وقعت في العالم ولم نشهدها كالحرب العالمية الأولى والثانية، قنبلة هوريشيما وناقازاكي ونقول بأنها نسج من خيال أحد مخرجي الأفلام السينمائية، والصور التي التقطت لهذه المشاهد ما هي إلا تمثيل قام به أفراد، وقد غادروا المكان بعد نهاية المشهد وتصويره، وكذلك الصعود إلى الفضاء لم نره ولم نشهده بأم أعيننا، ولم نسافر بأجسامنا إلى القمر، فيحق لنا أن نقول بأنه فكرة طرحها أحد الفلاسفة والمفكرين من البحثين في علم الفلك، واستعان بأحد المنتجين السينمائيين في تجسيدها في مشاهد وتصويرها، وبذلك يصبح كل حدث غير مصدّق إلا ما شاهدناه بأم العين، أو حضرنا له وشاركنا فيه.(ينبغي إضافة جواب شرعي ثم تتبعه بهذا)

رابعًا: اختلاف الروايات وتعارضها

[1] – الحديث النبوي ومكانته، حمزة محمد، مرجع سابق، ص 244، 245.

ذهب بعض الحداثيين إلى أن الأحاديث النبوية تحوي الكثير من الاختلافات والتعارض المؤدي إلى ردِّها وهذا يعني أنها وضعت حسب الظروف الزمنية للرواة، مما اقتضى تغييرها عبر الزمان وكلما تغيرت الظروف التي يعيشها كل راوٍ، قال محمد هيكل في دراسته لحياة محمد ﷺ: "إنني لم آخذ بما سجلتْه كتب السيرة وكتب الحديث، ولم أنهج في التعبير عن مختلف الحوادث بنهجها.. وأول هذه الأسباب ما بين هذه الكتب من خلاف في رواية الكثير من الأمور المنسوبة إلى النبي العربي منذ ولادته إلى وفاته، فقد لاحظ الذين درسوا هذه الكتب أن ما روته من أنباء الخوارق والمعجزات ومن كثير غيرها من الأنباء كان يزيد وينقص دون مسوغ إلا اختلاف الأزمان التي وضعت هذه الكتب فيها، فقديمها أقل رواية للخوارق من متأخرها، وما ورد من الخوارق في هذه الكتب القديمة أقل بعدًا عن مقتضى العقل مما ورد في كتب المتأخرين"[1]، والكثير من المواضيع التي تعارضت فيها الروايات الحديثية، فحكموا بردّ الحديث جملة والقول بعدم ثبوته وأنه منحول من قبل الرواة وتم وضعه باختلاف الأزمان.

ويرد على هذا بأن أصل هذا الموضوع موجود في علم الحديث النبوي، حيث أفرد له العلماء باباً كبيرا سموه "علم مختلف الحديث"، وكان في زمن متقدم جداً من عهد الرواة حيث كان أول من صنف في هذا العلم هو الإمام الشافعي رحمه الله (ت 204هـ)، فقد خصص له من كتابه "الأم" بابًا واسعًا لحل تعارض الآثار، بلغ ما يقارب مجلدًا كاملًا، وهو مطبوع بهامش المجلد السابع من كتاب "الأم"، وطُبع منفصلًا بعنوان "اختلاف الحديث"، وكذلك كتاب ابن قتيبة (ت 276هـ) بعنوان "تأويل مختلف الحديث"، كل من كتب في علوم الحديث جملة إلا وأفرد لـ (معرفة مختلف الحديث) بابًا خاصًّا.

[1] – حياة محمد، محمد حسين هيكل، ط4، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ص 65.

وقد تعامل أهل الحديث مع كل مسألة، وعالجوا كل حادثة وفق ظروفها وملابساتها..، فنظروا فيما إذا وجد تعارض بين الأحاديث، وميّزوا بين ما هو تعارض حقيقي وما ليس بحقيقي، فميزوا بين الحالات التي يتم الجمع فيها من الحالات التي لا يمكن الجمع فيها، وقعَّدوا لهذه الحالات القواعد من الأخذ بالحديثين معاً أو أحدهما أو التوقف، وهذا استنادًا إلى بعض المرجّحات المدعّمة لإحدى الروايتين بالأدلة النظرية والعقلية إسناداً ومتناً، مثل الناسخ والمنسوخ، وما كان مروياً بلفظه، ما كان مروياً بالمعنى[1].

المطلب الثالث: نقد منهج النقد عند المحدثين

شكك فريق من الحداثيين بمنهج علماء الحديث ونقاده في تنقية ما اعترى رواية الحديث من إشكاليات وأخطاء لحقت بالحديث نفسه، واعتمدوا على أدوات لتزييف الحقائق، والقراءة المغرضة لبعض المواضيع إما جهلاً، وإما تزييفاً للحقائق عن تعمد وعلم فقال أحدهم: "إن أهل الحديث ونقاده اعتبروا الحديث الموضوع صنفًا من أصناف الحديث الضعيف التي لا يعمل بها إلا في الفضائل"[2]، فلا يوجد أحد من أهل الحديث ونقاده ولا من ممارسيه من قال بالعمل بالحديث الموضوع لا في الفضائل ولا في غيرها، فالموضوع لا يثبت شيئًا ولا ينبني عليه حكمًا عند المحدثين[3].

فمن خلال هذا الكلام صار لابد لنا أن نبين مناهج النقد التي استعملها المحدثون في نقدهم للأخبار وذبّهم الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، ثم نبين المناهج التي استعملها الحداثيون لهذا الغرض كبديل عما استعمله المحدثين من مناهج، ليتبين لنا

[1] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، ص 165، بتصرف.

[2] – نحو فقه جديد، جمال البنا، الجزء الثاني، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ص 109. نقلا عن الحارث فخري في كتابه الحداثة وموقفها من السنة ص 166.

[3] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث، ص 167، بتصرف.

أي الفريقين خير مقاماً وأحسن نديا.

أولًا: قواعد ومقاييس المحدثين في نقدهم للأحاديث.

اعتنى المحدثون بحديث رسول الله ﷺ عناية فائقة، فأخذوا ينتقون الأخبار ويميزون الصحيح منها والسقيم، وذلك بعدد من القواعد والمقاييس التي ساعدت هؤلاء في الكشف عن مدى صحة الحديث من خطأه، وما لم يكن ضمن ذلك فقد سخّر الله له رجالاً يذبون الكذب عن كلام رسول الله ﷺ، فاختلط الحديث بدمهم ولحمهم، فأصبح هذا العلم عندهم بمثابة إلهام، كما ثبت عن أبي زرعة الرازي في قصته المشهورة عندما سئل: ما الحجة في تعليلكم للأحاديث؟ فهناك من القواعد ما أسقطها النقاد على الحديث إجمالا، ومنها ما كان من جهة السند، ومنها ما كان من جهة المتن، وقد اعتمدوا في ذلك قواعد متعددة لا يسع المقام لذكرها[1]، أقتصر من ذلك على ما كان في علوم الإسناد والمتن.

1/ قواعد ومقاييس المحدثين في نقدهم للأحاديث إجمالاً:

من الأساليب التي اعتمدها النقاد من المحدثين في تمحيصهم للأخبار سندا ومتناً أذكر[2]:

– المقارنة: جمع طرق الحديث والمقارنة بينها من أميز أساليب المحدثين في نقد الرواية.

– إتقان أسلوب المحدث واستخدامه في النقد: وهو أن يتمرس الناقد في كلام الرواة فيكون عالما لأسلوب كل واحد من الرواة فيميز كلامه من غيره، فهذا الحس الدقيق لم يتكون إلا عبر معايشة طويلة لألفاظ المحدث ومعرفة دقيقة بإتقان رواته لها، وتباينهم في هذا الإتقان.

---

[1] – لزيادة تطلع في مناهج المحدثين في نقدهم للحديث ينظر: منهج النقد عند الحدثين، نور الدين عتر.

[2] – مقال بعنوان: منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالميتودولوجيا الغربية، أد. أكرم العمري، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة– المدينة المنورة، العدد الثالث، 1408هـ، 1988. جامعة قطر، ص 114– 121.

- **الاهتمام بشهود العيان وكثرتهم**: فالعناية بالسند هدفه الوصول إلى شاهد العيان الصادق بواسطة سلسلة من الشهود الصادقين الضابطين، وكان من حد الصحيح: نقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، وينتقد الخبر إذا سقط منه شاهد العيان وصار مرسلا يُحتاج إلى تعدد طرقه إذا أريد الأخذ به.

- **وضع شروط للراوي والمروي**: اشترطوا في الراوي أن يكون مسلماً، بالغًا، عاقلاً، عدلاً، مميزاً وقت الأداء، ضابطاً، وأما المروي فقد اشترطوا أن يكون مسموعاً من العلماء وليس مأخوذا من الكتب والنسخ دون تملك حق روايتها.

2/ قواعد ومقاييس المحدثين في نقدهم للأسانيد:

إضافة إلى نقد الحديث إجمالا فقد اعتنى المحدثون بنقد السند على وجه الخصوص وخصوه بعلوم تتعلق به[1]:

علوم السند من حيث الاتصال:

- **المتصل:** وهو الذي سمعه كل واحد ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه، سواء كان مرفوعا، أو موقوفاً.

_ **المسند:** هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

_ **المعنعن والمؤنن:** يدرس بعض الصيغ التي يستعملها الرواة في النقل عمن فوقهم.

_ **المسلسل:** هو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حال واحدة للرواة والرواية.

_ **العالي:** وهو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال.

_ **النازل:** ضد العالي، وهو الذي بعدت المسافة في إسناده.

[1] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، الطبعة 02، 1399هـ، 1989م، دار الفكر، دمشق. سوريا، ص 348-388.

_ **المزيد في متصل الأسانيد:** وهو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره.

علوم السند من حيث الانقطاع:

_ **المنقطع:** كل مالا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

_ **المرسل:** هو ما يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، ويعبر به عن المنقطع أيضاً.

_ **مراسيل الصحابة:** هو ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه، لعارض معين.

_ **المعلّق:** هو ما حذف راوٍ أو أكثر من مبتدأ سنده.

_ **المعضل:** هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر في موضع واحد.

_ **المدلّس:** ويحوي عدة أنواع منها تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

_ **المرسل الخفي:** هو الحديث الذي يرويه الراوي عمن عاصره ولم يلقه، ولم يسمع منه.

2/ قواعد ومقاييس المحدثين في نقدهم للمتون:

***أولاً*:** يمكن جمع القواعد التي احتكم إليها المحدثون في نقد متون الأحاديث فيما يأتي[1]:

مخالفة القرآن الكريم: كل حديث يخالف نصاً قرآنياً فهو مردود، ويستحيل أن يكون قد قاله النبي ﷺ، لأن هذين المصدرين ينبثقان من مشكاة واحدة ولا تعارض بينهما، والأمثلة على ذلك كثيرة.

[1] – منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، للدكتورة موزة أحمد محمد الكور، مدرس الحديث وعلومه بكلية الشريعة، جامعة قطر، ص 19.

مخالفة الثابت من السنة: الأصل في النصوص الشرعية عدم التعارض وإذا افترض وجود تعارض بين نصين وأمكن الجمع بينهما بعيدا عن التكلف فلا نرد كلا الحديثين، أما إذا تعذر الجمع فلابد من طرح أحدهما على حساب الآخر.

مخلفة الثابت من السيرة النبوية: ومما استعمله المحدثون في التثبت من الأخبار هو عرض الأحاديث على السيرة النبوية التي يحفظها معظم المتقدمين، وذكرت في بطون الكتب، فإن خالفتها كان ذلك مطية لأن يضعف الحديث.

مخالفة الوقائع التاريخية: إذا ورد حديث يشتمل على ذكر وقائع تاريخية مخالفة لأمر تاريخي ثابت، كان ذلك دليلاً على أن نرُدَّ الحديث.

مخالفة الحديث للعقل: يرد العلماء الأحاديث الواردة مخالفة للعقل، فلا يمكن لحديث أن يخالف العقل المستنير بكتاب الله وسنته، وهو ما أجمع عليه العقلاء لا عقل الفرد الواحد المجرد، فقد يصحح أحدهم الحديث بناءً على عقله واجتهاده، فيأتي العلماء بإجماعهم ويردون ذلك الحديث.

مخالفة الحديث للحس: وردت عدة أحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ ولا تدركه الحواس فهذا لا إشكال فيه، بل نقصد من ذلك ورود أحاديث تدركها الحواس وتكون مخالفة لها.

سماجة الحديث وركاكة لفظه واشتماله على مجازفات: كل الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ يستحيل أن تحمل ألفاظاً ركيكة في معناها أو مخالفة لقواعد اللغة العربية، فهي مصدر الوحي الرباني، سبحانه وتعالى عن ذلك.

***ثانيا*: علوم أخرى تتعلق بالمتن[1]:** إضافة إلى المقاييس السالفة الذكر فقد جعل

[1] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 321-328.

المحدثون علوما أخرى تتعلق بالمتن وعلومه يميزون بها الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ[1].

وهناك أحاديث وردت عن النبي ﷺ لم تمر على أي مقياس من هذه المقاييس التي وضعها العلماء لنقد المتن، وهذا لعدم ورود ما ذكر سابقا فيها، فلا تسقط عليها أحكام مخالفة القرآن، ولا أحكام مخالفة السنة أو الحس، أو العقل، إلا أن هؤلاء الجهابذة تصدوا بفضل الله لهذه الأحاديث بدراستهم لأسانيدها، فدراسة السند ودراسة المتن علمان متكاملان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فكلما صح إسناد معين بمتن منكر إلا ونبَّه العلماء على ذلك، وما ورد منهم من أحاديث صححوها إجمالاً، أو قالوا فيها بأن الحديث صحيح الإسناد إلا ويرون في ذلك صحة الحديث، أو أن المتن صحيح بإسناد آخر ولا يصح بهذا السند، فلو كان المتن منكراً لنبّهوا على ذلك، وهذا كله داخل في نقد الحديث إجمالا، سنداً ومتناً.

ثانيًا: قواعد ومقاييس الحداثيين في نقدهم للأحاديث:

كما سبق وذكرت بأن الفكر الحداثي لم ينبنِ على قواعد وأسس علمية ممنهجة فهم ينقسمون فيما بينهم تجاه السنة إلى ثلاث فئات؛ أولاها فئة ناكرة للسنة بالكلية، لا يعترفون بوجود الأحاديث ولا العلوم التي وضعت لأجلها، فيجعلون القرآن هو الدستور الوحيد للتشريع، ويسمون بدعاة التجديد المطلق، وأخرى ثانية تؤمن بوجود السنة وأنها صادرة عن رسول الله ﷺ، إلا أنها لم تصل إلينا كما وردت عنه ﷺ، وأن الرواة من بعده أدخلوا فيها ما ليس منها، فهم بذلك يطعنون في مناهج النقد الحديثي التي اعتمدها المحدثون في تمحيصهم للأحاديث، وطائفة من هذه الفئة كان همهم الطعن في مناهج المتأخرين والمعاصرين في نقدهم للحديث وعلومه، وفئة ثالثة

[1] – منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث، موزة أحمد، مرجع سابق، ص 08، 09.

يعمدون إلى شرح الأحاديث على بعض الأفكار الداعية إلى التحرر من التبعية القديمة للنص، بدليل أن زمنهم مختلف على هذا الزمان ومع التطور الذي عرفه الإنسان في الوقت المعاصر، فلابد من تسيير الأحاديث على وزان العصر، مع تحكيم العقل في كل ما هو صالح وغير صالح، يؤكد الحداثيون من خلال مناهجهم في نقد الحديث على التعامل مع النص بصفته نصاً لغويا صرفاً، أي يطبق عليه قواعد كل نص أدبي من شعر أو نثر؛ فهذا من شأنه إقصاء أي تقديس للنص ودراسته مجرداً من كل غاية تبجيلية، فهذا هو الشرط الذي لابد منه لكي نتبع المسارات العميقة للوعي الإسلامي[1]. وهؤلاء هم دعاة الانعكاف على القديم، ومن مناهجهم في نقد الحديث أذكر على سبيل الاختصار:

1/ القراءة البنيوية لنقد السنة والنص عموما:

تعامل الحداثيون مع القرآن والسنة بمثابة بنية واحدة فتجد كثيراً منهم عدّ القرآن والسنة بمثابة بنية واحدة تختلف من حيث قوة الطرح ووضوح الفكرة، وتتفاوت في درجة الانغماس في الجزئيات، وتثبت هذه المرحلة بثلاث خطوات:

- **الأولى، قوامها المعالجة البنيوية:** وهي الانطلاق في دراسة النصوص كما وردت.
- **الثانية، هي التحليل التاريخي:** ربط فكر صاحب النص المنظم في مجاله التاريخي.
- **الثالثة، الطرح الإيديولوجي:** وهي الكشف عن الوظيفة الاجتماعية التي أداها الفكر[2].

[1] – الحداثة وموقفها من السنة النبوية، د. الحارث فخري عيسى، مرجع سابق، ص 301.

[2] – التراث والحداثة، محمد عابد الجابري، ط 01، 1991م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 31، 32.

2/ إعادة نقد السنة بالمنهج التاريخي:

وهو منهج ما بعد البنيوية، ذهب الحداثيون إلى القول بـ: عدم إمكان العودة إلى النموذج النبوي؛ لأننا أصبحنا نرى بوضوح تاريخيته واندماجه في الأنماط العابرة لإنتاج المعنى داخل التاريخ. فتقرأ النصوص وتقبل بموجب التاريخ الذي وردت فيه، أي بتحكيم التاريخ وواقعه في النص[1].

قال حامد أبو زيد: "يجب أن نفهم أقوال الرسول الخاصة بوجوب اتباع سنته بأن المقصود بها أقواله وأفعاله الشارحة والمبينة لما ورد مجملاً من تعاليم القرآن، وما سوى ذلك من الأقوال والأفعال يجب أن يندرج في سياق الوجود الاجتماعي للشخص التاريخي، بمعنى أنها أقوال وأفعال غير ملزمة للمسلم في العصور التالية"[2].

ثالثًا: التأويل والهرمينيوطيقا[3] للسنة والنص عموما: أخذ الحداثيون مبدأ التأويل وأجروا عليه عملياتهم، ثم أعادوا تركيبه من جديد ليخرج من جديد بمناهج جديدة أخذت من التأويل الإسلامي اسمه وغيرت المضمون كلية، لينتقل من محاولة الفهم وإزالة اللبس إلى منهج لإقصاء النص ونفيه، فيما بات يعرف بـ (الهرمينيوطيقا)، وما أفرزته من أدوات نقدية استقاها الحداثي العربي من مصدره الغربي دون إعمال فكر أو مساهمة في تكوين المنهج، وأخذ القيام بدوره بتطبيق هذه المناهج على ذاته وعلى تراثه

---

[1] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري عيسى، مرجع سابق، ص 314.

[2] – النص السلطة الحقيقة، نصر أبو زيد، ط 01، 1995، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ص 17. ولزيادة توسع ينظر: الحداثة وموقفها من السنة، ص 315-350.

[3] – الهرمنيوطيقا: علم التأويل أو التفسيرية أو الهرمنيوطيقا هي المدرسة الفلسفية التي تشير لتطور دراسة نظريات تفسير وفن دراسة وفهم النصوص في فقه اللغة واللاهوت والنقد الأدبي. ويستخدم مصطلح هرمنيوطيقا في الدراسات الدينية للدلالة على دراسة وتفسير النصوص الدينية. وفي الفلسفة هي المبدأ المثالي الذي من خلاله تكون فيه الحقائق الاجتماعية (وربما أيضا الحقائق الطبيعية) رموزا أو نصوصا والتي بدورها يجب أن يتم تفسيرها بدلا من وصفها أو إيضاحها بموضوعية. أنظر موقع الويكيبيديا على الشبكة.

الخاص[1]، وقد قرأ بعض الحداثيين التأويل الإسلامي بأنه عملية سياسية، أو قُل: ممارسة للسياسة بواسطة الدين، لغته وأحكامه، فإن التأويل للنصوص الدينية، كان هو الوسيلة الاجتماعية التي تمارس بها السياسة فكريا وإيديولوجيا[2].

الخلاصة: بعد عرضنا لمناهج نقد الحديث بين المحدثين والحداثيين يتبّن أن هناك فرقاً كبيراً بين المنهجين، شتان بين الحقيقة والخيال، فئة تقودها رعاية ربانية، وأخرى يقودها الهوى والنكران، أما الأولى فقد خصصت علوما وقيود ميزت بها أحاديث النبي ﷺ حتى يتبّن التشريع من غيره، ولو أن أحدًا من علماء الغرب المحايدين الباحثين في أقوال الأمم السابقة حُكِّم في التفريق بين مدى تمييز المنهجين في الأخبار والروايات القديمة، وبمجرد عرضنا للمنهجين دون تطبيق لكان الظفر وبكل جدارة لمنهج المحدثين من المسلمين.

الخاتمة:

في خاتمة هذا العمل، وبعد أن عرفنا محاولات الحداثيين في طمسهم للسنة، سواء ما تعلق بإنكار الوحي كلية، أو بنفي تاريخيتها وعدم نسبتها إلى شخص النبي ﷺ، وكذا معرفة مسائل المحدثين وقواعدهم في الكشف عن صحة الحديث، وكذا مناهج الحداثيين في ذلك، وبعد سياق أقوالهم تجاه النص التاريخي (السنة) ومناهج نقد المحدثين للأحاديث نخلص إلى ما يلي:

- يعتبر الفكر الحداثي في العالم العربي مدرسة قائمة بذاتها واتجاها معاصرا يضم عدداً كبيراً من المفكرين الحداثيين العرب، إلا أن مناهجهم في نقد الحديث لا تعبر إلا عن طمسهم للنص التاريخي بصيغة خفية.

---

[1] – الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري عيسى، مرجع سابق، ص 352.

[2] – مقدمة كتاب فصل المقال لابن رشد، محمد الجابري، ص 76، نقلاً عن الحداثة وموقفها من السنة، فخري عيسى، ص 353.

- يهدف مشروع الحداثيين إلى نفي ثبوت النص الديني التاريخي، بحجة أن الوحي لم يكن يوجد أصلاً، وأن الأحاديث التي وصلت إلينا إنما هي من إنشاء الرواة من بعده، أو أن الزمان والمكان الذيْن ورد فيهما قد تغيّرا بالكلية، وبذلك إعادة صياغة التراث الإسلامي بصورة تسمح باندماج المسلم المعاصر في فضاءات الحداثة الغربية، وهذا بطعنهم في مناهج المحدثين، وأن الكثير من الأخبار الدينية قد وصلتنا محرّفة.

- يعتبر النقد عند المحدثين عمدة العلوم في تقصي الأخبار وثبوتها، فلا مجال لمن يرى مثل هذه المقاييس أن يدخله ريب في كل ما تم تمحيصه من الأحاديث.

- يعتمد مشروع الحداثيين على تطبيق الأدوات والمفاهيم النقدية الغربية المعاصرة على الدين والتراث الإسلامي، إلا أن هذه المناهج أدت بهم إلى تحريف النص عن مقصده المراد من الشارع.

وفي الأخير أوصي بما يلي:

1- توجيه طلبة العلم إلى الكتابة في مثل هذه العناوين من خلال اقتراحها كعناوين لمذكراتهم.

2- التكثيف من توعية طلبة العلوم الإسلامية في التصدي لمثل هذه الموجات الطاعنة في السنة النبوية.

3- كتابة المؤلفات والمقالات التي ترد على كل من كتب طاعناً في القرآن والسنة بالأدلة القطعية الثابتة.

4- إبراز فكر الحداثيين للفئة المثقفة من أصحاب العلوم الأخرى، وهذا لاصطدامنا بالبعض منهم، وبمناقشاتهم الرامية إلى أفكار هؤلاء، دون علمهم بأن هؤلاء لا يريدون من خلال محاضراتهم في المواقع والفضائيات إلا الطعن في مصادر الوحي، وتحريف الرسالة النبوية عن الطريق التي أراده الله لها، وهذا من خلال إقامة دروس في المساجد والجمعيات والمدارس، يتم من خلالها إبراز هذا الإشكال.

وصلِّ اللّٰهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

قائمة المراجع:

- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- الإمام الشافعي وتأسيس الإيديوليجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، الطبعة الأولى، 1992، دار سينا، القاهرة.
- تاريخية الدعوة الإسلامية في مكة، هشام الجعيط، ط1، 2007، دار الطليعة، بيروت.
- التراث والحداثة، محمد عابد الجابري، ط 01، 1991م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
- جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكرياء أوزون، الطبعة الأولى، 2004م، رياض الرايس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.
- الحداثة من منظور إيماني، عدنان علي رضا النحوي، ط 033. 1410هـ، 1989م، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- الحداثة وموقفها من السنة النبوية، د. الحارث فخري عيسى، أصلها: رسالة دكتوراه أشرف عليها: أ.د. شرف محمود القضاة، في الحديث الشريف وعلومه، جامعة الأردن، ط 01، 2013م.
- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزه، ط1، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي للتحديث الفكري، بيروت.
- حياة محمد، محمد حسين هيكل، ط4، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.
- دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، محمد شحرور، الطبعة الرابعة، 1997، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
- القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس لفقه البلاغ النبوي، محمد عبد الفتاح الخطيب.

- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، الطبعة الأولى 2001، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- لسان العرب، ابن منظور.
- كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- مجلة المنار، محمد توفيق صدقي، السنن والأحاديث النبوية، كلمات في النسخ والتواتر وأخبار الأحاديث والسنة، رداً على الأستاذ الشيخ صالح اليافعي، الكلمة السادسة في الوتر، الطبعة الثانية، مصر.
- مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، 2001م، طبعة الرسالة.
- مقال بعنوان: الحداثة الأدبية في ميزان النقد الإسلامية، د. عبد الكريم أحمد المحمود.
- مقال بعنوان: منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالميتودولوجيا الغربية، أ.د. أكرم العمري مجلة مركز بحوث السنة والسيرة –المدينة المنورة ، ع:3 ، 1988. جامعة قطر.
- مقال بعنوان: منهج محمد أركون في نقد الدين والتراث الإسلامي، دراسة تحليلية نقدية، عبد الله بم محمد المالكي، إشراف عبد الله القرني، رسالة ماجستير في العقيدة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- مقدمة كتاب فصل المقال لابن رشد، محمد الجابري.
- منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، للدكتورة موزة أحمد محمد الكور، مدرس الحديث وعلومه بكلية الشريعة، جامعة قطر.
- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط2، 1989م، دار الفكر، دمشق. سوريا.
- نحو فقه جديد، جمال البنا، الجزء الثاني، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.
- النص السلطة الحقيقة، نصر أبو زيد، ط 01، 1995، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ط 2، 1994، دار سينا للنشر، القاهرة.